15me Année No. 718

Lundi — 8 — 8 — 1947

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العـــدد ٧١٣ « القاهرة فى يوم الاثنين ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٦٦ — ٣ مارس سنة ١٩٤٧ » السنة الخامسة عشرة

مسألة القضاء والقدر

للأستاذ عباس محمود العقاد

قد راعيت ياسيدى أن أقدم إليك مسألة واحدة حتى لا يشق على مجلة «الرسالة» ردك ... وهذه المسألة هى « القضاء والقدر » هل الإنسان مسيّر أم مخيّر ؟ ... وقد وجهت هذا السؤال من قبل لأستاذى فردّ علىّ رداً لم أر فيه مقنعاً ... فتضاربت الآراء بعقلى وإنى لأخشى على نفسى وعلى إيمانى ...

محمد علي طالب
بمسلتنا

مسألة القضاء والقدر هى مسألة الحرية الإنسانية فى جميع نواحيها ، فهى بهذه المثابة مسألة قضائية نفسية علمية ، وليست بالمسألة الدينية وكفى .

وليس من الميسور أن تحل هذه المسألة من جميع وجوهها حلا يدفع كل اعتراض ، ويوافق كل رأى ، ويكشف النقاب عن العلاقة بين حرية الإنسان وقوى الكون الذى يعيش فيه . فان العلم بحدود حريته يتوقف على الإحاطة بهذه العلاقة من جميع أطرافها ، وليس ذلك بالمستطاع فى عصرنا هذا ، ولا لغاله يستطاع كل الاستطاعة فى وقت من الأوقات .

لكن المستطاع الذى لا شك فيه أن مسألة القضاء والقدر هى نفسها حل معقول أسهل من جميع الحلول التى تذهب إليها العقول ...

فماذا يقول من ينكر القضاء والقدر كأنه شىء لا يوافق العقل ولا يساغ فى منطق التفكير ؟

أيقول بأن المخلوقات يجب أن تختلف وأن تتساوى مع ذلك الاختلاف فى كل قدر وقضاء ؟

ذلك حكم لا يسوغ فى عقل عاقل . لأن اختلاف التقدير لازم مع اختلاف الأقدار .

فاذا اختلفت أقدار المخلوقات وأوصافها فلا يخطر على العقل أن تكون بعد ذلك سواء فى الأعمال والتقديرات .

وإذا هى لم تختلف فكيف يريد المترضون أن تكون ؟ وكيف يتوهمونها فى الخيال فضلا عن تقديرها فى عالم الفكر أو عالم العيان !

أيريدونه عالماً لا فرق فيه بين حى وحى ، ولا بين شىء وشىء ، ولا بين موجود وموجود ؟

إذن هم يريدونه عالماً لا أشياء فيه ولا أحياء فيه ولا موجودات فيه .

لأن الشىء لا يسمى شيئاً إلا إذا كان مخالفاً لشىء آخر فى جوهره أو صفاته . فاذا بطل الاختلاف بين الأشياء بطل قوام الأحياء والموجودات .

فهل يرى المعترضون أنهم هربوا من مسألة القضاء والقدر إلى مسألة يقبلها العقل وترتضيها النفس ويتصورها الخيال ؟

وأى الصورتين بعد هذا أقرب الى عقول المفكرين : عالم فيه اختلاف فى التقدير واختلاف فى الأقدار ؟ أو عالم لا توجد فيه الأشياء ولا توجد فيه الأحياء !

فمسألة القضاء والقدر على هذا أقرب الى الفهم من كل مسألة تخطر على بال مفكر فى هذا الموضوع .

وإذا كانت هى الوجه الذى يقبله العقل فالناحية المجهولة منه ينبغى أن تقاس على الناحية المعلومة. فيطمئن الفكر الى موافقتها له ومطابقتها لدواعى الايمان .

أما هذه الناحية المجهولة فهى ناحية التوفيق بين العدل الالهى واختلاف الجزاء على الأعمال .

فاذا وجب أن تختلف الأشياء ويختلف الأحياء ويختلف الجزاء ، فقد وجب أن يكون الجزاء غير مناقض للعقل فى نهاية المطاف ... ونهاية المطاف هذه هى التى يجهلها الانسان ، ويقيسها على ما يعلم فتسرى اليه الطمأنينة فى هذا القياس الصحيح .

***

ويتحدث الأديب صاحب الخطاب عن صديق له يسخر من تبلبل خاطره فى هذه المسألة فيقول : « انه أبرز لى آراء فى هذه المسألة وقال إنها آراء أهل السنة وأخرى قال إنها آراء المعتزلة » ... ولا يدرى أيها أحق بالاتباع .

ولا فائدة من الإطالة فى تفصيل هذه الآراء أو تلك الآراء .

ولكن كاتب الخطاب خليق أن يوقن أن آراء المعتزلة تؤدى الى تبلبل فى الخواطر يعود على صاحبه بسخرية أمر وأنكى . لأنهم يحلون المشكلة بمشكلات ويخرجون من تيه الى أتيه . ويقولون إن الانسان ينبغى أن يكون حراً لأن الله يحاسبه ، وإن الله لا يحاسبه إلا لأنه حر فى عمله واختياره .

فهم لا يقررون أن الإنسان حر فى عمله واختياره بدليل من الواقع ، بل بفرض من الفروض . فمن أين لهم أن حساب الله لا يوافق حالة التقدير ، وأنه لابد أن يناقض العدل إذا وجب الايمان بالتقدير ؟ ولماذا يمنعون على الله حساباً يتقابل فيه العدل والرحمة وصدق الجزاء والعقاب ؟ واذا وجب التسليم بأن الاختلاف فى العالم المشهود هو الحالة التى يتحقق عليها الوجود ، فلماذا يجزمون بأن هذه الحالة الواجبة ستناقض مايجب فى مسألة العدل والتوفيق بين العمل والمصير ؟

لو كان المعتزلة ينكرون وجود الله لجاز أن يبطلوا الحكمة فى الخلق كله وأن يبطلوا العدل والرحمة فيما هو ظاهر لنا وما هو محجوب عنا ، ولكنهم يؤمنون بالله ويؤمنون بوجوب الاختلاف بين الأشياء والأحياء . فلماذا تضيق قدرة الله عندهم عما يوافق الحكمة فيما يجهلون ؟

وقصارى القول أن الحل الوحيد المستطاع لعقدة القضاء والقدر هو المقابلة بينها وبين العقد التى تنتهى اليها اذا أنكرنا القضاء والقدر ... وأن العدل بمعنى المساواة الشاملة هو العدم بعينه ، لأن المساواة الشاملة تنفى قيام الأشياء والأحياء . فلا بد من معنى للعدل الإلهى غير هذا المعنى ، ولا تناقض اذن بين العدل والاختلاف فى تركيب الموجودات ، اذا وجب أن نفهمه فهما غير فهم المساواة فى الأقدار والمساواة فى التقدير .

ونحن نرى فى حياتنا العملية أن الناس يرثون أخلاقهم من آبائهم وأمهاتهم ، وينشأون فى عاداتهم على نشأة بيئتهم وبيئات أسلافهم ، ولكننا مع هذا لا نبطل التكليف والجزاء ولا نرى أنه عبث فى غير جدوى ، أو أن إلغاء القوانين والعقوبات مساو لبقائها وسريانها ... فهناك نصيب من الحرية يكفى لقيام التكليف فى المسائل الدنيوية ، وهناك نصيب من الحرية يكفى للتوفيق بين العمل والجزاء فى هذه الحياة القصيرة . فكيف بالحياة الأبدية التى تدبرها عناية الله ولا يحيط بها علم الانسان ؟

إن مسألة القضاء والقدر عقدة ، ولكنها عقدة لا ينكرها المنكر إلا وقع فيما هو أعقد منها ، ولاسيما المنكر الذى يؤمن بوجود الخالق القديم .

أما الذين يبطلون وجوده فانهم يعطلون العقل جملة فى هذه المسألة وفى غيرها من المسائل ، لأن تفسير العالم كله بالمصادفة العمياء لايدع مجالاً للاشكال ولا للسؤال ، وكل شىء جائز أو غير جائز . فقد استوى الجائز وغير الجائز على كل حال .

عباس محمود العقاد